



صفحة متخصصة يتم إعدادها بالتعاون مع منظمة الخليج للاستشارات الصناعية جويك، وتُنشر أول يوم إثنين من كل شهر



على هامش معرض «فودكس قطر» في أبريل المقبل

## جويك تعقد الملتقى الأول لمصنعي المنتجات الغذائية وبرامج الأمن الغذائي في الخليج

النسبة إلى ما بين 60% إلى 70% بحلول عام 2023، من خلال استخدام أحدث التقنيات في هذا المجال استعراض ورقة عمل المنظمة حول تشخيص واقع ومكونات الصناعات الغذائية في دول مجلس التعاون ودورها في توفير الأمن الغذائي لهذه الدول. وورقة عن الصناعات الغذائية ومستقبل الأمن الغذائي وأخرى حول مفهوم الأمن الغذائي إلى جانب استعراض تجارب الجهات ذات الصلة والمتخصصة في مجال الأمن الغذائي، وإلقاء الضوء على تجارب الشركات التي تقوم بإعادة تدوير المخلفات الغذائية ثم مناقشة مفنوحة حول القضايا كافة التي تهم موضوعات وتحديات الأمن الغذائي، والخروج بالتوصيات المناسبة حولها.

### «أجندة الملتقى»

تتضمن أجندة الملتقى استعراض ورقة عمل المنظمة حول تشخيص واقع ومكونات الصناعات الغذائية في دول مجلس التعاون ودورها في توفير الأمن الغذائي لهذه الدول، وورقة عن الصناعات الغذائية ومستقبل الأمن الغذائي وأخرى حول مفهوم الأمن الغذائي، إلى جانب استعراض تجارب الجهات ذات الصلة والمتخصصة في مجال الأمن الغذائي، وإلقاء الضوء على تجارب الشركات التي تقوم بإعادة تدوير المخلفات الغذائية، ثم مناقشة مفنوحة حول القضايا كافة التي تهم موضوعات وتحديات الأمن الغذائي، والخروج بالتوصيات المناسبة حولها.

المشروع على التزامات مالية تبلغ 206 ملايين دولار أمريكي من الجهات الاستثمارية المؤسساتية. أعلنت الحكومة القطرية عن خطط لبدء عمليات التشغيل في مصنع معالجة لحوم جديد، يمتاز بأحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا، بقيمة 55 مليون دولار، خلال شهر فبراير 2015. وبالإضافة إلى تلبية المتطلبات القطرية من اللحوم، بشكل كامل، فإن المصنع لديه خطط أيضا لتصدير الفائض إلى دول الجوار.

### «الأطعمة البحرية»

أعلنت وزارة البيئة وجامعة قطر عن خطط لتأسيس مركز أبحاث مائية، بقيمة 63.2 مليون دولار. ومن المتوقع أن يبدأ المركز عمله خلال عام 2016، حيث يهدف المشروع إلى معالجة مشكلة انخفاض مخزون البلاد من الأسماك، تستورد قطر في الوقت الحالي نحو 90% من حاجاتها اللازمة من الطعام. وتهدف دولة قطر إلى خفض هذه

الغذائية، وبوره الحيوي في تحقيق الأمن الغذائي لدول مجلس التعاون والاكتفاء الذاتي من الأغذية، فقد تقرر عقد ملتقى لمصنعي المواد الغذائية بدول مجلس التعاون الخليجي، على هامش المعرض يستهدف الشركات والجهات المعنية بقضايا الأمن الغذائي الخليجي، وذلك لتسليط الضوء على واقع هذه الصناعة، ولمناقشة الأمور والغضايا كافة التي من شأنها النهوض بها، وتشخيص مختلف المشاكل والمعوقات التي تواجهها، والتي تواجه الأمن الغذائي، واقترح الحلو والتوصيات المناسبة لتحسينها وتطويرها وتذليل مشاكلها.

### «الدواجن»

ابتغاء لمصاعفة إنتاج البلاد من الدواجن إلى أربعة أضعاف، أعلنت الحكومة القطرية عن تطوير مجمع مزارع دواجن جديد، بقدرة إنتاجية سنوية تبلغ 40,000 طن من الدجاج و7,5 طن من البيض. وقد حصل

تعدّد «منظمة الخليج للاستشارات الصناعية» (جويك) «الملتقى الأول لمصنعي المنتجات الغذائية وبرامج الأمن الغذائي في دول الخليج العربية»، وذلك على هامش معرض Foodex «فودكس قطر» الذي يعقد تحت شعار «رحلة من المزرعة إلى المائدة»، وذلك لتنظيم من شركة الفجر للمعلومات والخدمات ممثلة بشركة الخليج للتسويق، وذلك خلال الفترة من 2-4 أبريل 2017 في الدوحة. يأتي تنظيم هذا المعرض والملتقى بعد أن أظهر تقرير أعدته شركة الفجر أن صناعة الإنتاج الغذائي في قطر تمثل نحو 7% من الاستهلاك المحلي للبلاد، وهي تعتمد بصورة أساسية على استيراد الطعام لتلبية حاجات السوق المحلية.

تحتل قطر على صعيد التخطيط العمراني مكان الصدارة في دول مجلس التعاون الخليجي. وقد أنت أساليب الحياة الحضرية إلى ارتفاع مستوى عيشة الأفراد، كما غيرت نمط تناولهم للطعام، مما أسفر عن تحول في نوع الأطعمة المغضلة إلى تلك الأطعمة الغنية بالبروتين، وكذلك الأطعمة المعبأة والوجبات السريعة. وقد أسهم استهلاك هذه المنتجات الفاخرة في نمو صناعة الطعام.

### «تحديات كبيرة»

ومما لا شك فيه أن هناك تحديات كبيرة تواجه دول مجلس التعاون لتحقيق الأمن الغذائي بالشكل المطلوب، حيث أنها ما زالت تستورد نحو 80% من احتياجاتها الغذائية من الخارج. وقد بذلت دول مجلس التعاون مساعي متعددة لمواجهة التحديات التي تواجه تحقيق الأمن الغذائي، حيث اتبعت إستراتيجية تأمين بعض السلع الغذائية الأساسية عبر الاستثمار في دول زراعية مثل السودان والهند وباكستان وإندونيسيا وغيرها. ونظراً لأهمية قطاع صناعة المواد

## 25% منهم يعملون في صناعة المنتجات المعدنية المصنعة

# «جويك»: 1.6 مليون عامل في الصناعة التحويلية بالخليج

العمل الإجمالي، دل ذلك على تقليل الهدر في المدخلات، والإقتصاد في العمل، وتحسن الإنتاجية الكلية. إن قيمة الناتج المحلي الإجمالي للصناعة التحويلية بدول مجلس التعاون للسنوات 2005 - 2014 زادت بأكبر من الضعف خلال هذه الفترة، ويعمل نحو سنوي مركب قدره 9,5% أما بالنسبة لإنتاجية العمل الصافي، أي المتوسط السنوي لقيمة الناتج المحلي الإجمالي لكل مشغل في قطاع الصناعة التحويلية بدول مجلس التعاون فمتوسط وجود تحسين تدريجي في متوسط إنتاجية المشغل الصافية في هذا القطاع خلال الفترة 2005 - 2014، حيث ارتفع بالمتوسط من 83,9 ألف دولار المشغل الواحد عام 2005 إلى أكثر من 105 ألف دولار عام 2014، كما بلغ بالمتوسط خلال السنوات 2010-2014 نحو 106,4 ألف دولار، أي بزيادة نسبية بلغت 26,8% قياساً بمستوى عام 2005. ويلاحظ حصول تراجع خلال عام 2014 عن مستوى 2013، ويعزى هذا الانخفاض إلى الزيادة الكبيرة في عدد العاملين بالصناعة التحويلية عام 2014 قياساً إلى عام 2013، خصوصاً في السعودية، حيث ارتفع العدد من 717,7 ألف موظف وعامل عام 2013 إلى 857,7 ألف موظف وعامل عام 2014، أي بزيادة قدرها 138 ألف موظف وعامل.

من ذلك، كما حازت السعودية على المركز الأول في صناعة الأسمنت ومواد البناء حيث أسهمت بنسبة 58,5% من إجمالي عدد العاملين في هذا النشاط، تلتها أيضاً الإمارات بنسبة 23,6% فبقاقي دول المجلس، كما يلاحظ حيازة كل من السعودية والإمارات المركزين الأولين في صناعة الكيماويات والبتروكيماويات، وصناعة المنتجات الغذائية والمشروبات، والصناعات الأساسية للمعادن، أما في صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة والجلود فقد جاءت الإمارات بالمركز الأول بنسبة 35,9%، تلتها السعودية بنسبة 35%، ثم البحرين فعمان من دول المجلس الأخرى بنسب تقل عن ذلك.

### «إنتاجية العمل»

تحسن إنتاجية العمل الصافية في الصناعة التحويلية بقسمة القيمة المضافة الإجمالية (أو الناتج المحلي الإجمالي) للصناعة التحويلية على عدد العاملين، أما إنتاجية العمل الإجمالية فتعتمد على أساس قسمة قيمة الإنتاج بتكلفة عوامل الإنتاج على عدد العاملين فيها، ونظراً لعدم توفر بيانات كافية حول قيمة الإنتاج، فسوف نركز هنا على مؤشر إنتاجية العمل الصافية وكلما ارتفع الرقم القياسي لإنتاجية العمل الصافية مقارنة بالرقم القياسي لإنتاجية

2005 إلى أكثر من 1,6 مليون موظف وعامل عام 2015، أي أن عددها قد ازداد أكثر من الضعف، محققة بذلك نمواً سنوياً مركباً قدره 7,8%. وتعد صناعة المنتجات المعدنية المصنعة بنشاطاتها الصناعية المتنوعة - التي تضم صناعة المنتجات المعدنية والمعدات الكهربائية والمركبات ومعدات النقل وغيرها من أكبر الأنشطة الصناعية استيعاباً لليد العاملة، حيث حازت على حوالي 25,8% من إجمالي عدد العاملين في الصناعة التحويلية بدول المجلس عام 2015، تلتها صناعة الأسمنت ومواد البناء التي حازت على نحو 16,8%، تلتها صناعة المنتجات الكيماوية والبتروكيماوية بنسبة 15,8% تقريباً، ثم صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات بنسبة 15,4%، فبقية الصناعات بنسب أقل من ذلك.

### «توزيع العاملين»

حازت المملكة العربية السعودية على المركز الأول، من حيث عدد العاملين في قطاع صناعة المنتجات المعدنية المصنعة لدول مجلس التعاون عام 2015، حيث بلغت نسبتها نحو 53,3% من إجمالي عدد العاملين في هذا القطاع بدول المجلس، تلتها دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 28,8%، فبقاقي دول المجلس بنسب أقل

أصدرت «منظمة الخليج للاستشارات الصناعية» (جويك)، تقريراً حول «القوى العاملة وإنتاجية العمل في قطاع الصناعة التحويلية بدول مجلس التعاون الخليجي». وأشارت المنظمة في تقريرها إلى أن «عصر العمل يلعب دوراً بارزاً في عملية الإنتاج الصناعي، حيث يسهم مع وجود المواد الخام في خلق قيم مضافة جديدة، لذا فإن معيار إنتاجية العمل يعتبر مقياساً لتحديد التطور الصناعي، وكفاءة استخدام القوى العاملة، كما أنه يكشف نواحي القوة أو الضعف في النشاط الصناعي». ونوهت «جويك» بأن «القوى العاملة في الصناعة التحويلية بدول مجلس التعاون الخليجي تشكل الركيزة الأساسية في عملية الإنتاج الصناعي، وخصوصاً في الصناعات الصغيرة والمتوسطة، حيث تعتبر هذه الصناعات كثيفة استخدام العمالة، وقليلة كثافة رأس المال، حيث تعتمد على الجهود البشرية بشكل أساسي وبصورة أكبر مما عليه في العمالة الكبيرة تبعاً لذلك، حيث ارتفع عدد العاملين في الصناعة التحويلية بدول مجلس التعاون من حوالي 774 ألف موظف وعامل عام